

# ماذا لو قررت السعودية إسترداد "أموالها" من لبنان؟

انهاء العالم وليس فقط في الدول المنتجة للنفط، بل من أوروبا أيضا حيث اقتصاد بعض بلدانها إلى انتعاش. وأشار إلى ان تحويلات المغتربين إلى لبنان لغاية اليوم لم تتأثر، لكن ما يؤثر على ميزان المدفوعات هو تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي هبطت من نسبة 15 في المئة من الناتج المحلي في 2008 إلى أقل من 5 في المئة في العام 2016. بسبب عدم وجود رؤية طويلة الأمد واستراتيجية عملية لاستقطاب الاستثمارات

## غبريل: تحويلات اللبنانيين لن تتأثر لكن المشكلة في جذب أموال الاستثمار

الاجنبية المباشرة الى لبنان وعدم وضع لبنان على الخريطة التنافسية لاستقطاب هذه الاستثمارات. من هذا المنطلق، طالب غبريل بضخورة تحسين المناخ الاستثماري وتطوير بيئه الاعمال في لبنان. ومن العوامل المؤثرة أيضا على ميزان المدفوعات هو تراجع واردات الصادرات الناتجة عن إغلاق الحدود البرية بسبب الحرب الدائرة في سوريا، وعلى سبيل الذكر فقد تراجعت الصادرات هذا العام فقط بنسبة 5 في المئة لغاية ايلول، إلى جانب تراجع الواردات السياحية مقارنة مع العام 2010.

ولا الشركاء، فعلى سبيل المثال اذا كان لدى أحد المتهين حسابات في المصارف اللبنانيية افرادي يمكن تجميده.

ورداً على سؤال، أكد مرقص أنه يمكن للسعودية أيضاً أن تسترد أموالها من مختلف دول العالم، رغم تفاوت الأنظمة القانونية بين دولة وأخرى.

### غبريل

وفي السياق نفسه يطرح سؤال آخر، إذا ما كانت التحويلات اللبنانية من السعودية ستتأثر بما يجري؟

الخبر الاقتصادي نسيب غبريل شرح لـ«الجمهوّرية» إن من المفترض أن يتآثر لبنان إيجابياً بحملة مكافحة الفساد خصوصاً أنها تستهدف الرؤوس الكبيرة . أما عن التحويلات، فأوضح أنها تتصل إلى لبنان من مغتربين كافة أنحاء العالم بمعدل 7 مليارات و200 مليون دولار سنوياً والتوقعات أن تصل في العام 2017 إلى 7 مليارات و900 مليون دولار، بما يعني أن هبوط أسعار النفط وتراجع سعر الصرف في بعض العمولات في بلدان أفريقيا لم يؤثر على حجم تحويلات المغتربين اللبنانيين إلى لبنان.

وعزا غبريل الأسباب إلى عوامل عدة منها أن اللبنانيين المغتربين هم متطلعون أي أصحاب شهادات ويتعلمون بالخبرة ويتوظفون في مراكز ادارية متوسطة أو مرتفعة، كما ينتشرؤن في كافة

لل سعودية اليوم استرداد أموالها من لبنان، وشرح ان القانون 44 تاريخ 24/11/2015 أقر في جلسة تشريع الضرورة، وأدرج جرم الفساد ضمن جرائم تبييض الأموال حسب المادة الأولى من القانون. وتكلّمت كجرم من جرائم تبييض الأموال حتى إن هذا القانون جاء كتكريم للتعديل الأخير الذي لحق بالقانون 318 الصادر عام 2001 الخاص بمكافحة تبييض الأموال والذي جرى تعديله لاحقاً. واتاح لهيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال في مصرف لبنان ان تلتقي من السلطات الأجنبية لا سيما من نظيراتها في العالم ولا سيما من وحدة الإخبار المالي من السعودية ان تتلقى اي طلبات للاستعلام عن وجود اي حسابات او موجودات لبنان للأشخاص المتهمين بالفساد وصولاً الى تجميد موجوداتهم ووضع اشارة منع تصريف على العقارات. كما يحق للدولة التي تناطبت لبنان ان تطلب استرداد هذه الموجودات لصالح الدولة المستعملة عن ذلك، شرط ان يكون هناك تحقيقات جدية. كما يحق لهيئة التحقيق الخاصة ان تستعلم عن صحة وجود هذه التحقيقات والتي اي مرحلة وصلت، حتى تتجاوز الهيئة مع هذا الطلب.

ولفت مرقص إلى ان هذه التدابير لا تطال الشركات في شركات حتى لو كانت هذه الشركات لا تملكها هذه الشخصيات المتهمة، معنى ان طلب التجميد من السلطات السعودية لا يطال الشركات

في إطار حملة مكافحة الفساد في السعودية، تعزز المملكة استرداد أموال اشخاص تهمهم بالفساد من الخارج. فهل تسمح الانظمة المالية المتّبعة في لبنان بالتجاوب مع اي مطلب سعودي في هذا الخصوص؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، دعونا نلقي نظرة على تأثير تحويلات اللبنانيين من السعودية في تأثير بهذا المناخ؟

كشفت صحيفة « ولو ستريت جورنال » عن خطط السلطات السعودية تهدف إلى مصادرة أرصدة وأموال تابعة للمحتجزين بتهم الفساد تبلغ قيمتها ما يقارب 800 مليار دولار.

ولفت إلى أن «السلطات السعودية تعتزم مصادرة مبالغ تتراوح بين 2 و3 تريليون ريال أي ما يعادل نحو 800 مليار دولار»، مشيراً إلى أن «كافة الأرصدة المصادرة من المعتقلين بتهمة الفساد ستصبح ملكاً للسعودية». وأشارت إلى أن «حملة مكافحة الفساد في السعودية أدت إلى اعتقال أكثر من 60 شخصاً، من بينهم أمراء وموظفو ورجال أعمال ومسؤولون رفيعو المستوى»، مضيفة أن البنك المركزي السعودي جمد حسابات مصرفية للأشخاص المتهمين، لكنه لم يوقف عمل شركاتهم».

مرقص: القانون 44 الذي أقر في 2015 يسمح للسعودية باسترداد الأموال بشروط

واعتبرت الصحيفة أن «هذه الخطوات هي بداية لحملة اعتقالات واسعة تهدف إلى اجتثاث الفساد من السعودية»، مشيرة إلى أن «التحقيق لا يزال جارياً في مراحله الأولى»، وأن «جزءاً كبيراً من تلك الأرصدة يحتفظ بها في الخارج، الأمر الذي سيعقد محاولات إعادة الأموال إلى السعودية».

وأفادت أنه «سيكون في مقدور السعودية تجاوز صعوبات مالية تواجهها، في حال استطاعت الحصول ولو على جزء يسير من هذه الأموال».

### الارصدة الموجودة في لبنان

حيال هذه التطورات، هناك سؤال بدأ تداوله في الاوساط اللبنانية، وهو يتمحور حول ما إذا كانت الانظمة المالية اللبنانية تسمح بالتعاون مع المملكة لاسترداد الأموال في حال طلب ذلك؟ وما سيكون تأثير ذلك على الاقتصاد وعلى حجم التحويلات؟

يجزم الخبر القانوني بول مرقص انه يحق



هل ينعكس المناخ السعودي على الوضع المالي في لبنان؟

## أبوجودة: لا خوف على الليرة

أكد رئيس مجلس إدارة مشروع «بيت ميسك» جورج زيد أبو جودة أن «لا خوف على الليرة اللبنانية مع وجود رياض سلامة على رأس حاكمية مصرف لبنان، الذي يحظى بالثقة والخبرة والتقنية العالمية ويلمك مؤشرات تساعده في ذلك مثل الاحتياطي بالعملات الأجنبية الذي تتعذر إدارته 44 مليار دولار، والإمكانات متوفرة بفضل الهندسات والعمليات المالية الاستباقية التي أجرتها». خصوصاً أن لبنان مُرّ في تجارب مماثلة خرج منها معافي وأقوى بدءاً من اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري عام 2005 مروراً بحرب تموز عام 2006 والأزمة المالية العالمية عام 2008 واستقالة حكومة الرئيس سعد الحريري عام 2010. وتمكن مصرف لبنان من امتصاص الضغوط التي تعرض لها خلال تلك الفترات، عندما أن من يقدم على التحويل اليوم سيختسر الفائدة وفارق سعر الصرف، لأن الأمور ستعود إلى طبيعتها والأزمة موجودة فقط على شاشات التلفزة والـ«توك شو».

## الصناعيون: الضرائب تشجع الاقتصاد غير الشرعي

ان يستورد ويدخل البضائع إلى مصر ثم تطرق المجتمعون إلى بعض تسجيل مصنوعه في مصر بهدف توفير الحماية للقطاع الصناعي المحلي.

ومنها التصدير إلى سوريا، بحيث تبين الجمركية على البضائع المستوردة من سوريا لا تلتزم منذ فترة بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدان العربية تلك المستوردة من كل من تركيا والصين لأن ليس هناك أي اتفاقية دولية بعد موقعة معهما. في حين انهم تصدّران كل البضائع المنوي ادخالها إلى سوريا.

واسف المجتمعون لأنّه رغم سعيهم للالتحصّل على رخصة استيراد مسبقة فإن القسم الأكبر من هذه الطلبات يبقى من دون اجوبة. لذا تقرّر معاودة التواصل مع وزير الصناعة حسين الحاج حسن لمعالجة هذه الأزمة.

وهي ما خص الصادرات إلى بقية البلدان في حين ان الواردات من هذه الدول الى ارتفاع.

إن مصلحة الاقتصاد غير الشرعي.

تم تطبيق المعايير التي يعاني منها القطاعات المعوقات التي يعاني منها القطاعات ومنها التصدير إلى سوريا، بحيث تبين الجمركية على البضائع المستوردة من سوريا لا تلتزم منذ فترة بالاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدان العربية تلك المستوردة من كل من تركيا والصين لأن ليس هناك أي اتفاقية دولية بعد موقعة معهما. في حين انهم تصدّران كل البضائع المنوي ادخالها إلى سوريا.

واسف المجتمعون لأنّه رغم سعيهم للالتحصّل على رخصة استيراد مسبقة فإن القسم الأكبر من هذه الطلبات يبقى من دون اجوبة. لذا تقرّر معاودة التواصل مع وزير الصناعة حسين الحاج حسن لمعالجة هذه الأزمة.

وفي ما خص الصادرات إلى بقية البلدان في حين ان الواردات من هذه الدول الى ارتفاع.

إن مصلحة الصناعيين اللبنانيين اجتمع مشتركاً لمجلسي المناطق برئاسة زياد بكداش ومجلس القطاعات برئاسة جورج نصراوي، جرى خلاله البحث في الوضع الاقتصادي في البلاد خصوصاً بعد زيادة الضرائب بشكل عشوائي من دون أي دراسة لجدواها الاقتصادية على المدى الطويل.

وتبين للمجتمعين ان هناك قناعة لدى الصناعيين بأنّ الضرائب التي فرضت هي ضرائب سياسية وليس اقتصادية، وستسمح بتشجيع الاقتصاد غير الشرعي على حساب الاقتصاد الشرعي، لأنّ مجرد فرض ضرائب على الصناعيين الشرعيين، وعدم مكافحة الاقتصاد غير الشرعي يرفع من كلفة الانتاج ويزيد الفارق بين الاقتصاديين